الأهمية الاستراتجية للبترول الجزائري

The strategic importance of Algerian oil

العبسي علي
جامعة الوادي
labsiali@gmail.com

شيخي بلال
جامعة بومرداس
chikhibilal@yahoo.fr

ملخص:

يمثل قطاع البترول أحد القطاعات الإنتاجية الهامة في معظم الاقتصاديات، ولقد رزكزت هذه الورقة البحثية إلى نشأة وتطور البترول في الجزائر وكذا الأهمية الاستراتجية للبترول وقد توصلت الدراسة إلى أن حدوث التغيرات التكنولوجية يمكن أن يؤثر جوهريا على تحسين معدلات أداء وعرض المنتجات والخدمات في القطاعات الإنتاجية .

الكلمات المفتاحية: البترول في الجزائر– الأهمية الاستراتجية للبترول الجزائري

Abstract:

The oil sector is one of the most important productive sectors in most economies. The paper focuses on the development and development of oil in Algeria as well as the strategic importance of petroleum. The study concluded in previous parts that technological changes can significantly affect the performance of products and services in the sectors Productivity

Keywords: Oil in Algeria - The strategic importance of Algerian oil

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

تبرز أهمية قطاع المحروقات باعتباره يلعب دورا مهما في اقتصاديات الدول، بل على المستوى العالمي ككل، ونظرا لأهميته و التواصل بين أطرافه نشأت أسواق عالمية يتم من خلالها تصدير هذه الثروة، وعلى مستواها يتم تسعير المحروقات، حيث أن هذه الأخيرة مرت بعدة تطورات هامة بداية من نشأتها وتسعيرها بطرق بسيطة إلى التنوع في هذه الطرق واتباع سياسات ونماذج تسعير مختلفة تهدف للاستقرار، فنجد أن لها أهداف اقتصادية تارة وأهداف سياسية واجتماعية تارة أخرى، في محاولة من كل الأطراف المتدخلة في هذا القطاع التعامل فيه بما يخدم مصالحها، ما جعل هذا القطاع يمر بعدة مراحل ويصطدم بعدة طفرات وأزمات، ويكسب خبرات من حيث طرق التسعير، وغيرها من الإجراءات والمنظمات التي أنشأت في سبيل ذلك.

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي. كما كان لها أيضا تأثيرا مباشرا على إدارة الإنفاق العام، إذ أنه نظر إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان أدت إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها.[1]

في ظل التقلبات الحادة لأسعار النفط في الأسواق الدولية بسبب اختلال عوامل السوق المتمثلة أساسا في محددات الطلب والعرض على النفط، يمكننا القول أن الدول ذات الهيكل الاقتصادي غير متنوع الذي يعتمد على قطاع المحروقات، سوف تنعكس سلبا على الناتج الداخلي الخام، بسبب تذبذب الإرادات العمومية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، في ظل لجوء الحكومة إلى إنشاء صندوق سيادي سنة 2000 بهدف تفادي الآثار السلبية للأزمات السعرية في سوق النفط على النمو والاستقرار الاقتصاديين.[2]

كل هذه العوامل تشير إلى بقاء ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق سمة ثابتة في أسواق النفط في المستقبل المنظور، في حين تبقى بعض تقلبات أسعار النفط لا مفرا منها بسبب خصائص وتعقيدات سوق النفط، وبالتالي يجب أن تكون للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء مصلحة قوية في تجنب التقلبات الحادة في الأسعار استنادا إلى التغييرات الهامة في تكييف برامج النفقات الاجتماعية والتنموية مع الواقع الجديد الذي يفرضه سوق النفط.

لقد أثبتت الأزمات البترولية ضعف الاقتصاد الوطني وقابليته للتأثر بالصدمات الخارجية، ويعزى هذا إلى ضيق القاعدة الإنتاجية التي أدت إلى تمركز هيكل الصادرات حول عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام، إذ تشكل الصادرات البترولية 98% من إجمالي الصادرات، وهو مؤشر خطير يحدق بالاقتصاد الوطني.[3] اختلفت الجزائر مع الدول المنتجة للنفط حول كميات الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة، لكن تشابهت معها واتفقت معها في بناء اقتصاديا تعتمد على مورد ناضب من خلال استخدام عوائده في تنفيذ خطط تنموية للنهوض بقطاعاتها، فأصبح الاقتصاد الوطني يتوقف على التقلبات السعرية للنفط المرتبطة أصلا بعوامل خارجية، مما يجعله عرضة لمختلف الصدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: البترول في الجزائر

يعود تاريخ اكتشاف البترول في الوطن العربي إلى نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين حيث حفرت أول بئر بهدف التنقيب عن الزيت الخام سنة 1896 في حقل جمسة في مصر و تحقق أول اكتشاف سنة 1907 في نفس الحقل لكن الاكتشافات الضخمة لم تتحقق إلا سنة 1927 بداية بحقل كركوك في العراق ثم تبعته الاكتشافات الرئيسية في الكويت، السعودية ثم الإمارات العربية المتحدة في المشرق العربي و لم يكتشف البترول بكميات كبيرة في دول شمال أفريقيا إلا في الخمسينات، والجزائر من بين هذه الدول التي عملت على بحث واستكشاف البترول، ففي هذا المبحث سنتعرف على نشأة البترول في الجزائر وكيفية تطوره.

1. نشأة البترول في الجزائر وتطوره [4]

جرى البحث عن البترول في الجزائر سنة 1890 و قد اكتشف لأول مرة بكميات تجارية سنة 1949في الجنوب الغربي من البلاد و بدأ الانتاج سنة 1953، شهدت سنة 1956 أولى الاكتشافات الكبرى في الصحراء الجزائرية إذ تم اكتشاف حقل "حاسي مسعود" الذي بوشر الإنتاج منه سنة 1957، و حقل حاسي الرمل، فأدى ذلك بفرنسا إلى الإهتمام بقطاع المحروقات من حيث حجم الإستثمارات المنجزة وحجم الإنتاج، و إضافته ضمن قائمة السلع الموجهة للتصدير نحو فرنسا. حيث بلغت الإستثمارات في هذا القطاع سنة 1959 بـ 1450 مليون فرنك فرنسي و ارتفعت في سنة 1960 لتصل إلى 1520 مليون فرنك فرنسي. فلقد بلغت نسبة حصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام سنة 1958 بـ 14 % و ارتفعت في سنة 1962 لتصل إلى 48 % و بالتالي احتل قطاع المحروقات نسبة مرتفعة و متزايدة في الصادرات نحو فرنسا بنسبة بلغت 59 % سنة 1962، غير أن هذا القطاع غير مندمج مع باقي القطاعات الأخرى و لم يكن له أي تأثير عليها[5]

1.1 تطور البترول في الجزائر

أ. الانتاج:

تحتل الجزائر المرتبة السادسة بين الدول العربية المنتجة للبترول والمرتبة الثالثة بين الدول الافريقية بعد ليبيا ونيجيريا وينمو انتاج النفط الجزائري ببطء إذ أن كمية الانتاج عام 1968 قد بلغت 42.1 مليون طن بينما لم يتجاوز الانتاج بعد خمس سنوات 51 مليون طن وقد تأثر قطاع النفط بالاوضاع السياسية والعلاقة مع فرنسا والشركات الفرنسية طوال الستينات وجزء من السبعينات.

وإذا كان أساس النمو الانتاجي هو استمرار أعمال التنقيب ووجود أعمال كشف جديدة فإن الواقع يسجل أن أعمال التنقيب قد نشطت قبل الاستقلال ثم تراخت بعد نجاح الثورة واستقلال الجزائر وظلت تتراخى حتى توقفت تماما عام 1965 ثم عادت بعد توقيع الاتفاقية الفرنسية الجزائرية في ذلك العام لتستانف عملها من جديد .

وكما حدث في التنقيب حدث كذلك في مجال الانتاج إذ انه بينما كان الانتاج 43.8 مليون طن عام 1969 و47.3 مليون طن عام 1970 إذ به في عام 1971 وعلى أثر الخلاف مع الشركات وعلى أثر قرارات التأميم ومقاطعة فرنسا للبترول الجزائري يهبط إلى 36.3 مليون طن وهورقم سرعان ما ارتفع نتيجة نجاح الجزائر في تسوية الخلاف مع الاستمرار في التأميم وزاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتاج إلى 50.1 مليون طن عام 1972 وهكذا استمرت الزيادات في الانتاج حيث وصل 55.7 مليون طن في سنة 1994 و 870 ألف برميل يوميا في فيفيري 1998 وهذا بعد اتفاقيات التخفيض التي اجريت في منظمة OPEP [6]

ب. التكرير:

كانت مصفاة حاسي مسعود هي المصفاة الوحيدة في الجزائر قبل الاستقلال وقد بدأت التشغيل عام 1961 بطاقة انتاجية محدودة هي 200 ألف طن وقبيل الاستقلال كان قد بدأ انشاء مصفاة الجزائر وبينما كان مقدرا أن تكون طاقتها 4 ملايين طن إلا أنه قبيل الاستقلال وبعده أخذت الشركات تبدي تحفظاتها فهبطت طاقة المصفاة إلى 1.5 مليون طن وكما حدث في باقي فروع الصناعة النفطية انطلقت في عام 1965 عملية تدخل الدولة في قطاع التكرير والتي أدت تدريجيا وبشراء بعض الحصص وتأميم البعض إلى وضع مصفاة الجزائر كليا تحت إشراف سوناطراك وارتفع إنتاجها إلى 2.7 مليون طن عام 1971 وبنيت بعدها مصفاة ارزو بطاقة 2.5 مليون طن ومصفاة سكيكدة بطاقة 4 مليون طن وقد تقرر توجيهها فيما بعد إلى مجال البتروكيماويات وتعمل جميع المصفاة تحت إشراف شركة سوناطراك.[7]

ثانيا: الأهمية الإستراتجية للبترول الجزائري

تبرز الأهمية الإستراتجية للبترول الجزائري من خلال التطرق إلى المعايير الثلاثة، سواء من الناحية الاقتصادية، الناحية الاجتماعية، السياسية والعسكرية، وفي ما يلي سنبرز أهم هده الإستراتجية من خلال:

1.1 أهمية البترول على الصعيد الاقتصادي

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال أدلمان و فرانكل عاملا جديدا[8] من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض , العمل , ر أس المال و التنظيم و تعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر, الأسهل و الأفضل كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة واعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.

تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2014.

لدينا الشكل التالي يوضح تطورات أسعار النفط والناتج الداخلي الخام في الجزائر:

شكل(1): تطورات أسعار النفط و الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة: 1990-2014.

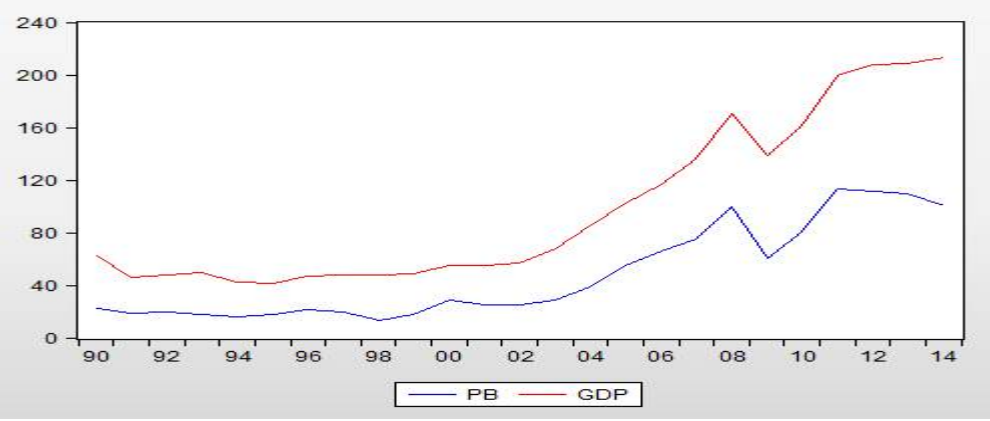

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ شدة تأثير تقلبات أسعار البترول على نمو الناتج الداخلي الخام مما يدل على وجود ارتباط قوي بين تقلبات أسعار البترول ونمو الناتج الداخلي الخام، كذلك يتبين من خلال الشكل عدم استقرار في مؤشر النمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام) يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة صادرات المحروقات، التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وبما أن الجزائر من الصادرات البترولية محددة من طرف منظمة الأوبك، بالتالي فإن أثر الأسعار يظهر بقوة على حصيلة الصادرات، على اعتبار أن الدولة الجزائرية ليس لها الحق على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، ومنه على حصيلة المحروقات، بالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي.

للإشارة فقد بلغ متوسط مساهمة الصادرات في الناتج الإجمالي 34.18% خلال الفترة: 1990-2014، هذا ما يعني أن 34.18% من الناتج المحلي الإجمالي مصدره الانفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، وعليه فإن اضطراب الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية (التي تتكون أساسا من المحروقات) تنعكس على مستوى النشاط الاقتصاد الوطني، فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه، والشكل أدناه يوضح ذلك.

شكل(2): نسبة مساهمة صادرات المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة: 1990-2014.

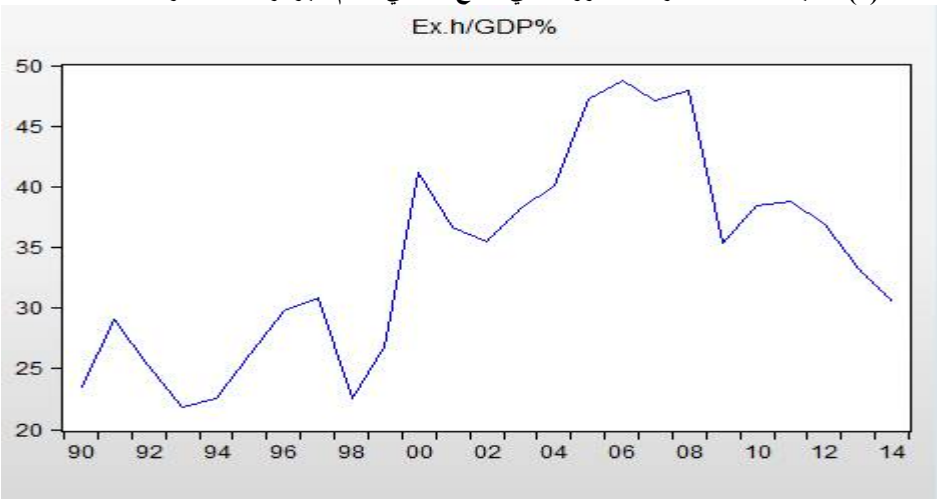

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 22.57% و48.81% خلال الفترة: 1990-2014، وعرفت هذه النسبة معدلات مرتفعة خلال الفترة: 2000-2008، وذللك نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، لتنخفض بعدها خلال الفترة: 2009-2014 بسبب تراجع أسعار النفط بالتالي حصيلة الصادرات.

أ. دور البترول في القطاع الصناعي:

يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة و يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة , الطاقة المحركة و أغراض أخرى وهو أساس الصناعة البتروكيميائية حيث تقدر عـــدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. دور البترول في القطاع الزراعي:

دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم "البترو – زراعة " وذ لك لسببين رئيسيين هما:

- البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة
- استعمال المنتجات البتروكيمياوية وأثرها في التقدم الزراعي

في هذا السياق نشير إلى دور المنتجات الكيماوية في حل مشكلة الغذاء العالمية التي يعاني منها حوالي 50% من سكان العالم فقد أكدت الإحصائيات أنه سيرتفع تعداد سكان الأرض سنة 2030 إلى 8.5 مليار نسمة ونحو 90 % من هذه الزيادة ستحدث في الدول النامية كما يعاني العالم أيضا نقصا في البروتين الحيواني بسبب الأمراض التي تصيب الحيوانات و تقدر الخسارة منه حوالي 12 ألف دولار سنويا (20% من قيمة الإنتاج)، وفي دراسة صادرة عن منظمة الأغذية و الزراعة FAO أشارت إلى أن الحل الأقرب لهذه المشكلة هو التوسع في استخدام الأسمدة و المبيدات الحشرية[9].

ج. دور البترول في القطاع التجاري:

يشكل البترول و منتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية و من ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا خيالية، ففي سنة 1984 قدرت الأرباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية الغربية حوالي 27 مليار دولار كان نصيب الاحتكارات الأمريكية منها 20 مليار دولار و خلال السنوات 1974-1983 حولت الشركات البترولية الأمريكية إلى بلدها الأم ما مقداره 110 مليارات دولار كربح صاف نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج كما حولت الشركات البريطانية و الهولندية و الفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات[10].

إذن يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث [11] فئات من الدول هي الدول المنتجة للبترول و الدول غير المنتجة و المستهلكة و بلاد الشركات البترولية الكبرى وبينها بلاد غير منتجة للبترول لكنها تعمل عبر الدول أو الشركات ذات الجنسيات المتعددة.

2.1 أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي

إن بلدان أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بناؤها بفضل البترول الذي يتألق دوره في المجال الاجتماعي:

أ. دور البترول في قطاع المواصلات:

أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث وتقدرا لكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم ويعتبر البنزين وقود السيارات ، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكيروزين وقود الطائرات النفاثة وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة و تحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. دور البترول في توليد الطاقة الكهربائية:

يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة و النظافة.

ج. المنتجات البتر وكيماوية و استخداماتها:

حلت المنتجات البتروكيماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك ، الألياف الصناعية، المنظفات ، المطاط ، الأدوية ، الدهانات، الأسمدة.

3.1 أهمية البترول على الصعيد السياسي والعسكري

أ. أهمية البترول على الصعيد السياسي:

إن علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تا ريخ اكتشافه إلا أنه أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة حيث قال كليمنصو أثناء الحرب العالمية الأولى أن " البترول ضروري كالدم " وكتب كوليدج رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1924 عند افتتاح اللجنة الفدرالية للبترول أن " تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك البترول ومنتجاته "و يعتقد ساسة الولايات المتحدة أن البترول هو الإنتاج العالمي الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام , لذلك بات يشكل عاملا مؤثرا في صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة معا.

1-بروز الدور السياسي للبترول:

المعروف أن توزيع الثروة البترولية في العالم هو توزيع غير متساو فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية تمتلك احتياطيا كبيرا من البترول في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى باستثناء الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي السابق محرومة منه ، هذا الواقع جعل من البترول و كيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي و الاستراتيجي لدول العالم الصناعي و أصبحت المناطق الحيوية كالشرق الأوسط و شمال أفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف هذا القرن و حتى الآن كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الوطن العربي لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع البترول الذي تعتبره مادة استراتيجية لأمنها القومي و تطبيقا لهذا المبدأ دأبت منذ منتصف هذا القرن على إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق البترول و حماية طرق إمداداته[12].

وقد برز الدور السياسي للبترول بشكل فعال من خلال الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ظل الصراع العربي – الإسرائيلي فمن أزمة السويس سنة 1956 مرورا بحرب 1967 فحرب أكتوبر 1973 إلى الحرب العراقية – الإيرانية سنة 1980ثم حرب الخليج سنة 1991والعدوان الأخير على العراق سنة 2003 كان البترول في كل هذه الحروب عنوانها الأكبر وهدفها المعلن والخفي حتى أطلق عليها تسمية " حروب البترول" .

2-البترول كسلاح سياسي:

لقد استعمل البترول كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة حيث استعملته الشركات البترولية للضغط على الحكومات التي أممت بترولها أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الامتيازات أو بسبب المنافسة كما استخدمته الدول المنتجة للبترول لبلوغ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف سياسية أو لتحسين أوضاعها الاقتصادية واستعملته الهيئات الدولية [13] للضغط على دول رأت أنها حادت عن الإجماع الدولي.

3-أهمية البترول على الصعيد العسكري:

يقول أوكونور في كتابه إمبراطورية البترول الصادر في موسكو سنة 1985 "من يملك البترول سيملك العالم لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر وبفضل بترين الطائرات سيسيطر على الجو وبفضل بترين السيارات سيسيطر على البربل أكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من البترول سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة. "

- **البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية:** يقدر الطلب العسكري العالمي على البترول ما بين 2.5و4.5 م/ب/ ي أي ما يعادل 5% من الاستهلاك البترولي العالمي و ترتفع هذه النسبة في حالة الحروب ويحتل الوقود النفاث (الكيروسين) مركز الصدارة بين المشتقات البترولية المستعملة إذ تصل حصته إلى أكثر من 3/2 من الاستهلاك البترولي العسكري وبالرغم من التطور الحاصل في الأسلحة النووية فإن الخيار النووي لازال مخيفا.

- **التجهيزات البترولية ذات الأغراض العسكرية:** تعتبر التجهيزات المعدة لنقل الوقود خاصة البترول من أهم وأكبر التجهيزات العسكرية التي يتوجب على القوات المسلحة نقلها و توزيعها في مناطق القتال و تشمل على خزانات ضخمة ، ناقلات كبيرة، سكك حديدية، سيارات حوضية و خطوط أنابيب، يعتبر خط أنابيب حلف الناتو أطول خط استراتيجي عسكري للوقود حيث يمتد مسافة 10000 كيلومتر في غرب أوروبا و نوهما و يخزن حوالي مليوني متر مكعب.

- **البترول واتجاهات نتيجة الحرب:** إن الدولة التي تمتلك الوقود البترولي ما يكفي قواتها لفترة طويلة وتستطيع نقل تلك الإمدادات و تجهيزاتها إلى مناطق القتال هي الدولة الأكثر حظا في النصر إذا توفرت لها بقية العوامل.

- **البترول سببا للحرب أو هدفا لها:** يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة:

لقد كان قطاع البترول يمثل أحد القطاعات الإنتاجية الهامة في معظم الاقتصاديات وبصفة خاصة النامية منها وأيضا لما وصلت إليه الدراسة في أجزاء سابقة من أن حدوث التغيرات التكنولوجية يمكن أن يؤثر جوهريا على تحسين معدلات أداء وعرض المنتجات والخدمات في القطاعات الإنتاجية فإنه من المفيد السعي لمعرفة التأثيرات المحتملة لحدوث التغيرات التكنولوجية على مختلف جوانب السياسات البترولية. ولقد خلصت الدراسة إلى:

- انهيار أسعار البترول خلال السداسي الثاني من سنة 2014، حيث وصلت الى ما دون 40 دولار للبرميل، لكن بالرغم من ذلك واردات الجزائر لم تنخفض بالعكس ارتفعت قيمتها في سنة 2014، بالتالي كان لزاما على الدولة التدخل عن طريق التخلي عن بعض المشاريع الاستثمارية غير هامة، والضغط على استهلاك العائلات والإرادات العمومية بهدف تخفيض قيمة الواردات.
- تتأثر الواردات الجزائرية بالتغيرات التي تحدث في اقتصاديات الدول المتقدمة، كما نجد ان الواردات الجزائرية تتأثر بأسعار النفط و بمعدلات التضخم في الدول المتقدمة.
- بالتالي فإن، استقرار الاقتصاد الجزائري يتوقف على استقرار أسعار النفط، واستقرار اقتصاديات الدول المتقدمة، فان حدوث اي انخفاض في اسعار البترول، أو أزمات في اقتصاديات الدول المتقدمة سوف يؤثران على الاقتصاد الجزائري.

و في الأخير نقترح جملة من الاقتراحات التي نراها تخدم موضوع الطلب على الواردات في الجزائر، و هي كالآتي:

1- ضرورة ترشيد الاستيراد، وتوجيهه بكيفية تضمن الضغط على الواردات، بالتالي التقليل من فاتورة الاستيراد للحيلولة دون حدوث عجز في الميزان التجاري، نتيجة تناقص ايرادات الدولة من العملة الصعبة جراء انخفاض أسعار البترول في الاسواق العالمية.
2- ضرورة اتباع سياسة احلال الواردات والحد من الواردات غير ضرورية، بهدف تخفيف الاعباء على ميزانية الدولة.
3- ضرورة تنويع الصادرات الجزائرية، وعدم الاعتماد على مصدر تمويلي واحد (صادرات النفط ، أسعاره تتذبذب في الاسواق العالمية)، مما يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر وهزات وأزمات اقتصادية.
4- لا بد من اتباع سياسة تجارية تهدف وتترجم مسار التنمية على المدى البعيد.
5- ضرورة اعطاء أهمية للطرق الرياضية والاساليب الاحصائية والدراسات القياسية في بناء السياسة التجارية الاقتصادية للدولة، من أجل تحليلها والتنبؤ بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحالات والمراجع:

[1] منى البردعي، اقتصاديات النفط، مطبوعات جامعة القاهرة، القاهرة، سنة 2014، ص.112

[2] منى البرديعي، اقتصاديات النفط، مرجع سابق، ص113.

[3] منى البرديعي، اقتصاديات النفط، مرجع سابق،114-115.

[4] حافظ البرجاس ، الصراع الدولي على البترول العربي، بيسان للنشر، لبنان، الطبعة 1 ، سنة 2000 ، ص160

[5] A. BENACHENHOU, l'expérience Algérienne de planification et de developpement (1962-2005), Algerie, OPU,p5

[6] محمود المراعي، فايزة سعد: مستقبل البترول العربي، روزاليوسف، مصر، ص 114

[7] محمود المراعي، فايزة سعد:نفس المرجع السابق ، ص 114-115.

[8] .حافظ البرجاس :الصراع الدولي على البترول العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص74 ،75.

[9] مشدن وهيبة: أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[10] مشدن وهيبة: مرجع سبق ذكره ، ص 30.

[11] حافظ البرجاس : الصراع الدولي على البترول العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 82

[12] مشدن وهيبة: أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، المرجع السابق ، ص 21.

[13] قرار الأمم المتحدة رقم 661 ضد العراق الخاص بفرض عقوبات اقتصادية كاملة و قرار النفط مقابل الغذاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com